تحليلات واراء

الحياد الاستراتيجي الأوروبي تحت المجهر: تداعيات الموقف الفرنسي من الصراعين الأوكراني والتايواني

بقلم/ م.م نور نبيه جميل/ باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

15 حزيران 2025

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة تحليلية

من تايوان إلى أوكرانيا: أوروبا في قلب التوازنات الكبرى

تشهد العلاقات الدولية تحوّلات متسارعة بنيوية منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، وتزايد التوترات حول مضيق تايوان، مما أدّى إلى تصاعد الاستقطاب بين الولايات المتحدة والصين وعودة الحديث عن تبلور نظام دولي ثنائي القطبية بطابع متغيّر. في هذا السياق المضطرب، برزت أوروبا كطرف فاعل لكنه متوجس متردد، واقعٍ تحت ضغوط أمنية متضاربة: تدفعه للاحتماء بالمظلة الأميركية، و أخرى اقتصادية تجذبه نحو الشراكة مع بكين، وضغوطاً سياسية تحاول إعادة إحياء طموح الاستقلالية الاستراتيجية.

وفي ضوء هذا التوازن الحرج، جاءت تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن ضرورة عدم تبعية أوروبا للولايات المتحدة في ملف تايوان لتفتح بوابة واسعة للجدل حول تموضع القارة الأوروبية داخل بنية النظام الدولي الجديد. فالتصريحات التي أدلى بها ماكرون خلال زيارته إلى الصين عام 2023، والتي دعا فيها الأوروبيين إلى النأي بأنفسهم عن "الصراعات التي لا تخصهم"، فُهمت في الغرب بأنها تشكيك ضمني في التزام أوروبا تجاه أمن تايوان، بينما رأت فيها الصين تعبيرًا إيجابيًا عن رغبة أوروبية في الحياد، لكنها اعتبرت لاحقًا أن ماكرون تجاوز الخط الأحمر حين وصف تايوان بـ"الكيان المستقل فعليًا".

ان هذه الازدواجية في القراءة تكشف هشاشة مكانة أوروبا في النظام الدولي الراهن، وتُبرز المأزق الاستراتيجي الذي تعانيه باريس بين تمسّكها بمبادئ السيادة و الحرية والانفتاح، وسعيها إلى الحفاظ على شراكاتها الحيوية في بيئة جيوسياسية لا تسمح بنصف المواقف . في ضوء ذلك ، يصبح تصريح ماكرون ليس مجرد موقف دبلوماسي، بل نقطة اختبار حقيقية لمصداقية خطاب الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية، وقدرة فرنسا على أن تلعب دورًا مستقلًا دون أن تتورّط في حسابات الاصطفاف الكلّي.

ففي اللحظة التي تُقاتل فيها أوروبا دفاعًا عن سيادة أوكرانيا ضد الغزو الروسي، تبدو مواقفها من سيادة تايوان أكثر حذرًا ومرونة، مما يفتح الباب لاتهامات بازدواجية المعايير، ويمنح الصين ورقة دبلوماسية لممارسة ضغوط رمزية على أوروبا. هذا التناقض البنيوي هو ما يجعل من تصريحات ماكرون مادة تحليلية غنية لفهم طبيعة التحدي الأوروبي في النظام الدولي الحالي: كيف تكون حليفًا للغرب، دون أن تكون تابعًا؟ وكيف تدير مصالحك مع الشرق، دون أن تبدو متواطئًا؟

رابعًا: السيناريوهات المحتملة لتداعيات الموقف الفرنسي على المعادلة الدولية

في ضوء تصريح ماكرون المثير للجدل حول ضرورة عدم تبعية أوروبا للولايات المتحدة في قضية تايوان، تتشكل ثلاثة مسارات محتملة لمآلات هذا الموقف وتأثيره على علاقات فرنسا بكل من الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي ذاته، خاصة في ظل التوترات المتزايدة على جانبي أوراسيا.

السيناريو الأول يتمثل في أن تستمر فرنسا، بقيادة ماكرون، في التمايز التكتيكي عن السياسة الأميركية تجاه الصين، دون أن تقطع معها أو تصطدم بها علنًا. في هذا السيناريو، تسعى باريس إلى بناء موقع "الوسيط الاستراتيجي" الذي يتحدث مع جميع الأطراف دون الانخراط الكلي في أي محور. هذا المسار ينسجم مع تقاليد الدبلوماسية الفرنسية منذ ديغول، والتي لطالما سعت إلى الحفاظ على هامش مناورة مستقل في النظام الدولي. إلا أن هذا السيناريو يحمل في طياته أيضًا مخاطر التهميش، خصوصًا إذا فُهم الموقف الفرنسي باعتباره ضعفًا في الالتزام الغربي تجاه أمن تايوان، وهو ما قد تستخدمه الصين لتبرير سياسات أكثر حزمًا في مضيق تايوان.
السيناريو الثاني – الأقل ترجيحًا لكنه قابل للتصعيد – يتمثل في أن يتطور هذا التمايز الفرنسي إلى انقسام حاد داخل الاتحاد الأوروبي، تقوده باريس ضد تيار أكثر تشددًا تقوده برلين أو وارسو، وهو ما قد يُنتج تصدعًا في الموقف الأوروبي الجماعي حيال الصين وتايوان، شبيهًا جزئيًا بما يحدث حاليًا في ملف أوكرانيا. مثل هذا السيناريو، إن حصل، قد يُضعف من تماسك الاتحاد الأوروبي في سياق استقطاب دولي حاد، ويؤثر سلبًا على قدرته على بلورة سياسة خارجية موحدة، الأمر الذي تستفيد منه الصين استراتيجيًا في تكريس علاقاتها الثنائية مع الدول الأوروبية على حساب السياسات الجماعية.

أما السيناريو الثالث، فهو أن يُشكّل الموقف الفرنسي الحالي مجرد لحظة خطابية معزولة، تعود بعدها باريس إلى التوافق التدريجي مع الحلفاء الغربيين، خاصة إذا ما تعرّضت تايوان لضغوط أو تهديدات عسكرية فعلية. في هذا السيناريو، تكون تصريحات ماكرون أشبه بـ"اختبار حدود"، يهدف إلى جسّ نبض بكين دون تغيير جذري في موقع فرنسا من النظام القائم. وهذا السيناريو مرتبط بمدى قدرة فرنسا على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الصين دون أن تدفع ثمنًا سياسيًا في علاقتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
من زاوية تحليل النظام الدولي، فإن هذه السيناريوهات لا تتعلق فقط بفرنسا، بل بما تمثله من محاولة أوروبية للتموضع بين قطبين متنافسين. فبينما تتصاعد ملامح "حرب باردة جديدة" بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، فيما تجد أوروبا نفسها في وضع استراتيجي معقّد، لا يسمح لها – في ظل اعتمادها الأمني على الناتو والاقتصادي على الصين – بأن تتبنى مواقف جذرية من دون حسابات دقيقة للتكلفة والعائد. من هنا، فإن الموقف الفرنسي يمثل أحد تجليات الصراع بين الاستقلالية الاستراتيجية كطموح، والاصطفاف الجيوسياسي كواقع.

خامسًا: التوصيات الاستراتيجية

إذا كانت فرنسا تسعى حقًا إلى ترسيخ "استقلالية استراتيجية أوروبية" كما يطرح ماكرون، فإن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تُبنى على خطابات رمزية معزولة أو مواقف فردية غير منسقة مع بقية العواصم الأوروبية، بل تحتاج إلى رؤية متكاملة تعترف بواقع التداخل البنيوي بين المصالح الأوروبية والأميركية من جهة، وبين الاعتماد الاقتصادي العميق على الصين من جهة أخرى. ومن هنا، يُوصى بما يلي:

أولًا، ينبغي لفرنسا أن تُحوّل خطابها بشأن الاستقلال الاستراتيجي من موقف أحادي إلى مشروع جماعي داخل الاتحاد الأوروبي، يُبنى على حوار استراتيجي معمّق مع الدول الأكثر تشددًا حيال الصين، مثل ألمانيا وبولندا، لتجنب شروخ داخلية تُضعف الموقف الأوروبي العام، وتُفقده وزنه في ميزان القوى العالمي. فالمعركة ليست فقط حول "من يُمسك بزمام القيادة داخل أوروبا"، بل حول "هل ستبقى أوروبا فاعلًا موحدًا أم تُختزل إلى فسيفساء مواقف متباينة؟".

ثانيًا، تحتاج باريس إلى ضبط توازنها في الخطاب السياسي بين بكين وواشنطن، عبر خطاب مزدوج يرفض التبعية لكنه لا يُرسل إشارات خاطئة تُفهم باعتبارها تهاونًا في القضايا السيادية، كما في حالة تايوان. فالدفاع عن السيادة لا يمكن أن يُجزّأ دون أن يؤدي إلى تآكل المصداقية الغربية، سواء في أوكرانيا أو في مضيق تايوان. وفي هذا السياق، يجب تجنّب إظهار أوروبا بمظهر "الطرف الرمادي" في نظام ثنائي القطبية قيد التشكل.

ثالثًا، على فرنسا أن تستثمر في الأدوات الناعمة والشبكات الاقتصادية لتكريس دورها كوسيط موثوق قادر على التحدث مع جميع الأطراف دون أن يكون تابعًا لأيٍّ منها. وهذا يتطلب استراتيجية واضحة في شرق آسيا، تشمل تعزيز العلاقات مع دول رابطة "آسيان"، واليابان، والهند، لبناء توازن استراتيجي إقليمي لا يقوم على الصدام، بل على الردع المرن والمصالح المتبادلة.

سادسًا: خاتمة تحليلية

تعكس تصريحات الرئيس ماكرون بشأن ملف تايوان مفارقة مركبة في السياسة الخارجية الفرنسية، فهي تعبّر من جهة عن رغبة مشروعة في استعادة هامش استقلال أوروبي داخل نظام دولي يزداد استقطابًا، لكنها من جهة أخرى تضع باريس أمام اختبار صعب بين طموحاتها السيادية، وواقع العلاقات العابرة للأطلسي. إن التمايز الفرنسي لا يمثل خروجًا من المعسكر الغربي بقدر ما يُجسد أزمة داخلية في المشروع الأوروبي نفسه: كيف توازن أوروبا بين أمنها المعتمد على الولايات المتحدة، ومصالحها الاقتصادية المعتمدة على الصين، وطموحاتها في لعب دور مستقل في النظام الدولي الجديد؟

ماكرون لا يتحدث فقط عن تايوان، بل عن أوروبا بين عالمين؛ عالم ما قبل الحرب الباردة الثانية، وعالم ما بعدها. وإذا لم تُفلح باريس في تحويل هذا الخطاب إلى سياسة مؤسساتية عابرة للدول، فإنها ستظل تدور في فلك التصريحات العابرة، دون أن تمتلك أدوات التأثير الحقيقي في معادلات القوة الكبرى. ويبقى السؤال مفتوحًا: هل

تمتلك أوروبا حقًا القدرة على تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، أم أنها تكتفي بلعب دور "الموازن الحائر" بين القوى الصاعدة والمهيمنة؟